



التعريف بالصناعات الأولية في نيوزيلندا

ننمي ونحمي نيوزيلندا



الناشر

وزارة الصناعات الأولية
بأستورال هاوس، 25 ذا تراس
ص.ب رقم 2526، ويلينغتون 614، نيوزيلندا
هاتف: 0800008383
الموقع الإلكتروني: www.mpi.govt.nz

هذا المستند متوفر على الموقع الرسمي لوزارة الصناعات الأولية: <http://www.mpi.govt.nz>

ويمكنكم طلب نسخ إضافية من خلال الموقع: brand@mpi.govt.nz

شبكة دراسات الأعمال الدولية رقم: 8-33-77665-1-78

شبكة دراسات الأعمال الدولية رقم: 1-33-77665-1-78

حقوق الطبع والنشر محفوظة لوزارة الصناعات الأولية. يجوز نسخ هذا المستند للأغراض غير التجارية شريطة الإقرار بمصدره.

إخلاء المسؤولية

بالرغم من بذل جميع الجهود الممكنة لضمان دقة المعلومات الواردة في هذا المستند، فإن وزارة الصناعات الأولية لا تتحمل أية مسؤولية عن أي خطأ في الوقائع، أو إغفال، أو تفسير رأي قد يكون فيه، ولا تتحمل المسؤولية أيضاً عن تبعات أي قرار يُتخذ بناء على تلك المعلومات.

وزارة الصناعات الأولية

MANATŪ AHU MATUA

بأستورال هاوس، 25 ذا تراس

ص.ب رقم 2526، ويلينغتون 614، نيوزيلندا

www.mpi.govt.nz

جدول المحتويات

2	نظرة عامة
3	نظم الإنتاج الأولية
4	التجارة
4	وضع المعايير الدولية
5	النموذج التنظيمي
5	دور الجهة التنظيمية
5	التحقق من التزام المؤسسات التجارية
5	مراجعة نظم وزارة الصناعات الأولية
5	دور الجهات المُشغلة للأعمال
6	النظام الغذائي في نيوزيلندا
6	أبرز التشريعات المتعلقة بالغذاء
6	قانون الأغذية
6	قانون الإنتاج الحيواني
6	قانون المركبات الزراعية والأدوية البيطرية
7	قانون المشروبات الكحولية
7	المواصفات القياسية الغذائية المشتركة بين أستراليا ونيوزيلندا
7	التصنيف العضوية
7	المنتجات الحيوانية المطابقة للشريعة الإسلامية
8	الرصد والمراقبة
8	برامج الرصد
8	التجارب والاختبارات المخبرية
9	التصديق الإلكتروني
10	نظام الأمن البيولوجي
10	الأمن البيولوجي خارج الحدود
10	الأمن البيولوجي الحدودي
10	الأمن البيولوجي داخل حدود نيوزيلندا
12	رعاية الحيوان
12	التنقيف وإنفاذ القانون



نظرة عامة

دور وزارة الصناعات الأولية

تختص وزارة الصناعات الأولية بوضع المعايير واللوائح التي تركز على السلامة الغذائية والأمن البيولوجي ونظم الإنتاج الأولية على الصعيد الوطني وإدارتها.

وتقدم إدارة المخاطر والمعرفة إطار النظم التنظيمية للوزارة والمبادئ التوجيهية لوضع المعايير. كما تتميز المعايير بأنها قائمة على النتائج بدرجة كبيرة وتعكس المستوى المتقدم من النضج والرقابة الذي يميز جميع الجهات المعنية في قطاعات الإنتاج الأولية والتصنيع النيوزيلندية. كما تجري وزارة الصناعات الأولية والجهات المختصة مراجعة دورية ورصدًا لجوانب تلك النظم للتأكد من استمرار الوفاء بتلك المعايير.

ويعمل في وزارة الصناعات الأولية ما يزيد على 2300 موظف ولديها علاقات قوية مع باقي الجهات الحكومية النيوزيلندية، لاسيما في القطاعات الاقتصادية والحدودية والموارد الطبيعية.

التصدير الرسمي

تختص وزارة الصناعات الأولية بالتصدير على سلامة وملاءمة الصادرات النيوزيلندية. وتستند المصادقات الرسمية (شهادات التصدير) التي تقمّمها الوزارة للحكومات الأجنبية على نظم التحقق التي تضمن استيفاء المعايير والمتطلبات.

نيوزيلندا هي دولة تمتد رقعتها على شكل جزيرة وتتميز بمناخ معتدل واقتصاد يعتمد بشكل كبير على صناعاتها الأولية وصادرات المنتجات الأولية القائمة على الأغذية إلى ما يربو على مائتي سوق حول العالم.

وتمنحنا الغزلة النسبية عن باقي بلدان العالم عدم وجود العديد من الحشرات والأمراض المنتشرة في باقي بقاع العالم. وشكّل الاحتفاظ بهذه الحالة الخالية من الحشرات دائمًا أولوية لكل من المزارعين والحكومة والأفراد في الدولة.

ويُشكل رعي الحيوانات الصناعة الأولية الأضخم في نيوزيلندا، نظرًا لامتداد مساحات شاسعة من الأشجار المزروعة ومساحات زراعة البساتين. ومنذ البداية، لعب العلم وتطبيقاته دورًا مهمًا في تطوير تلك الصناعات. ونتيجة لذلك، تحتل البحوث الزراعية والغذائية في نيوزيلندا والمعاهد التعليمية مكانة مرموقة بين أفضل المؤسسات البحثية والتعليمية على مستوى العالم.

وأسهمت أهمية الصادرات الغذائية في نيوزيلندا في وضع برامج التصديق الحكومي المستمرة والمراقبة وتوثيق الصادرات. وقد أعد البرنامج الأول منها لمنتجات الألبان منذ ما يقرب من 125 عامًا. ولمدة تزيد على مائة عام، قدمت الحكومة النيوزيلندية التصديق على السلامة والملاءمة لمنتجات الألبان واللحوم والأغذية المُصنّعة.



نظم الإنتاج الأولية

نظم الإنتاج الأولية في نيوزيلندا

ينبغي على جميع المؤسسات التجارية العاملة في قطاع الصناعات الأولية استيفاء مجموعة من المواصفات القياسية التي تضعها الحكومة فيما يتعلق بالأمن الغذائي والأمن البيولوجي ورعاية الحيوان والأداء البيئي والأجور وظروف العمل.

وتدير وزارة الصناعات الأولية اللوائح الخاصة بالأمن الغذائي والأمن البيولوجي ورعاية الحيوان، كما تقوم الهيئات الحكومية المحلية (المجالس الإقليمية) بإدارة الأداء البيئي للمؤسسات التي تمارس أنشطة زراعة المحاصيل والزراعة البستانية والغابات والمزارع السمكية ومراقبتها. وتقوم الجهات الحكومية المركزية بالإشراف على صحة العمال وأمنهم في نيوزيلندا.

ولا تقدم الحكومة دعمًا اقتصاديًا مباشرًا لأي من القطاعات الأساسية في نيوزيلندا، كما أنها لا تلعب دورًا في تحديد أسعار المنتجات الزراعية أو البستانية، حيث يتمثل دور الحكومة في العمل مع المؤسسات الصناعية لتمويل الأبحاث وتطوير البرامج والتعليم والتدريب، كما تنظم وتساهم في الأمن البيولوجي ومكافحة الحشرات والأمراض على المستوى المجتمعي، كما تقدم بعض المساعدة في حالات الكوارث الطبيعية (كالفيضانات)، وتقدم وزارة الصناعات الأولية هذا النوع من الدعم، كما تضبط وتدير ضوابط الصيد عبر المناطق الساحلية وأمكنة الصيد السمكية العميقة وذلك لضمان استخدامها بشكل دائم.

رعي الماشية

يمثل العشب الذي ينمو على مدار العام مناطق رعية لإنتاج منتجات الألبان واللحوم والأصواف التي يمكن أن تكون عالية الجودة وتحقق أرباحًا ضخمة.

الزراعة البستانية

تنمو العديد من المحاصيل المتنوعة في درجات الحرارة الراهنة، ومن أهم هذه المحاصيل الكيوي والتفاح والأفوكادو والخضروات والعنب المخصص لإنتاج المشروبات الكحولية.

الأطعمة البحرية

يُتيح الموقع الاقتصادي الفريد لنيوزيلندا وفرة في الثروة السمكية؛ بينما تشمل منتجات المزارع السمكية سمك السلمون وبلح البحر والمحار.

الغابات

تعتمد الثروة الغابية بصورة كاملة نسبيًا على مزارع الأشجار التي تشتمل أساسًا على أشجار الصنوبر والتوتوب والأبوكاليتوس.

موارد أخرى

تشمل المنتجات الأولية الأخرى المحاصيل ذات البذور والمحاصيل البستانية والزهور والمنتجات الحيوانية الأخرى.

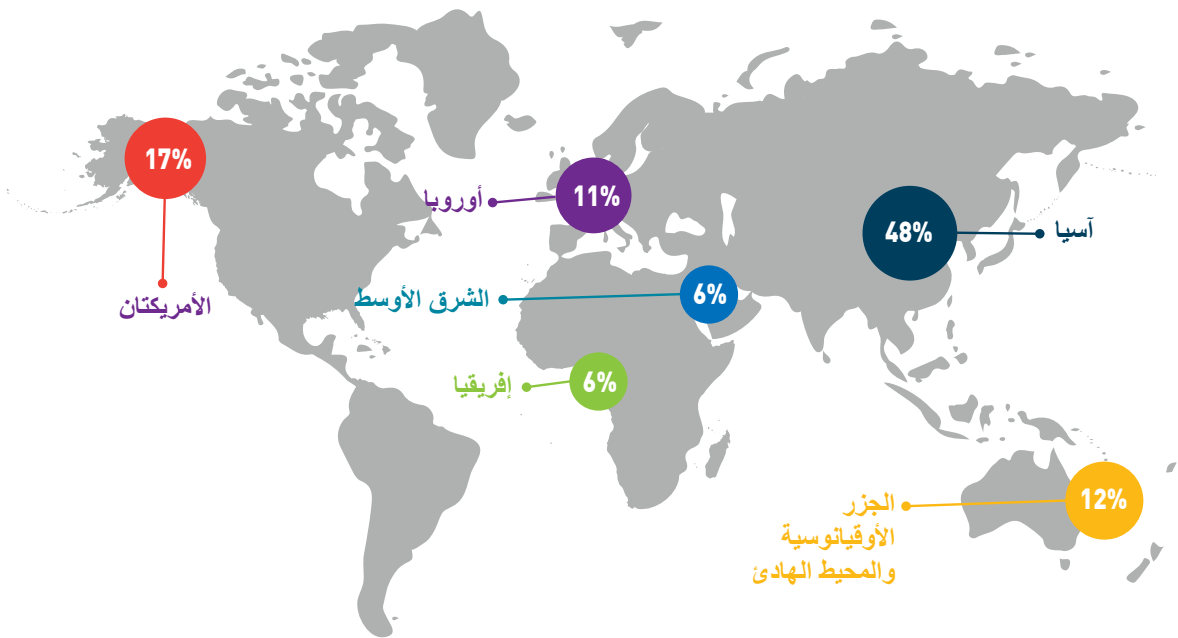


التجارة

كما أن نيوزيلندا هي أحد الأطراف الموقعة على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تكفل تسهيل تبادل البضائع بين الدول. ويشمل الكثير منها الإطارات العامة للمواصفات أو الإجراءات المطبقة على التجارة في قطاع الصناعات الأولية.

تمثل صادرات قطاع الصناعات الأولية ما يزيد عن 70% سبعين بالمائة من إجمالي صادرات نيوزيلندا؛ ومن أبرز الأدوار المنوطة بوزارة الصناعات الأولية تقوية العلاقات التجارية وتطوير فرص الدخول إلى أسواق الدول الأخرى.

نظرة عامة على صادرات قطاع الصناعات الأولية في نيوزيلندا وفقا لنسب توزيعها في الأسواق (2016)



المعايير الدولية

الدستور الغذائي والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، وكذلك الانضمام لاتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية.

تُعتبر نيوزيلندا عضوًا فاعلاً في الهيئات التي تحدد المواصفات القياسية الخاصة بالأمن الغذائي وحماية صحة الإنسان والنبات والحيوان. وفي هذا الإطار تقدم وزارة الصناعات الأولية المساهمة المتخصصة في هيئة

النموذج التنظيمي

كما يقدم فريق خدمات المراجعة التابع للوزارة خدمات المراجعة وإصدار الشهادات لكل أنواع اللحوم والطعام البحري وبعض مشتقات الألبان بما فيها استخراج شهادات تصدير للحيوانات والمنتجات الحيوانية المصدرة من نيوزيلندا، كما يراقب الفريق أيضا واردات اللحوم ومنشآت الأمن البيولوجي للواردات.

مراجعة نظم وزارة الصناعات الأولية

تراجع وتراقب وزارة الصناعات الأولية أنظمة السلامة والتدقيق بشكل دوري للتأكد من فعاليتها وكفاءتها، كما تقيم الهيئات والأشخاص الآخرين القائمين بالتدقيق، وعند الضرورة، تدقق وزارة الصناعات الأولية على المشغلين للتأكد من مدى التزامهم بإجراءات المخاطر.

دور الجهات المشغلة للأعمال

تضع وزارة الصناعات الأولية إجراءات سلامة الطعام أو أي إجراءات تنظيمية أخرى بشكل واضح من خلال وتقديمها إلى شركات القطاع الخاص، وتكون هذه الشركات (أو الأفراد) الخاضعون للقانون النيوزيلندي مسؤولين عن تطوير برامج إدارة المخاطر وذلك لتحقيق هذه النتائج، وقد يتضمن ذلك التوافق مع المستويات الأساسية للتشريعات والقوانين أو أية ضوابط أو مواصفات قياسية رسمية أخرى، فيتعهد المشغلون بالفحص أو المراجعة الذاتية للتأكد من أن نتائج برامجهم تتوافق مع المتطلبات التنظيمية وأن تكون مناسبة للغرض الذي وجدت من أجله، ومن أمثلة ذلك التأكد من سلامة وملاءمة الطعام الذي ينتجونه سواء أكان للاستهلاك المحلي أو للتصدير إلى الأسواق الخارجية.

يضع النموذج التنظيمي لنيوزيلندا المسؤولية على عاتق الشركات لإثبات الالتزام بالمواصفات التي تضعها وزارة الصناعات الأولية؛ مما يشجع الشركات على تفهم المخاطر المتعلقة بمنتجاتهم وعملية الإنتاج لديهم.

فالنموذج الحالي يقوم على الوقاية من المخاطر والمعرفة؛ حيث تتحمل المؤسسات الصناعية مسؤولية تقديم طعام آمن أو أي منتج آمن آخر، فضلا عن إثبات أن لديهم أنظمة وعمليات تشغيل ملائمة للقيام بدورهم تحت إشراف الحكومة.

دور الجهة التنظيمية

تقوم وزارة الصناعات الأولية بتطوير وتنفيذ مواصفات قياسية ومتطلبات تشريعية لإنتاج الصناعات الأولية في نيوزيلندا وكذلك الصناعات الغذائية واستيراد وتصدير المنتجات الأساسية.

ففي القطاع الغذائي تطبق الحكومة وتنفذ قوانين السلامة الصحية، كما تطلب من المصنعين الحصول على برامج إدارة المخاطر المعتمدة لدى وزارة الصناعات الأولية والتي تمت مراجعتها بشكل مستقل،

كما توفر الوزارة التأمين الرسمي على شكل شهادات تصدير للحكومات الأجنبية بما يجعل صادراتنا الأساسية تلبي احتياجات نيوزيلندا والمتطلبات الإضافية للأسواق الخارجية.

التحقق من التزام المؤسسات التجارية

يتأكد المراجعون من مزاولة الأعمال بما يتوافق مع البرامج المعتمدة التي وضعتها وزارة الصناعات الأولية والخاصة بإدارة المخاطر، حيث إنهم معتمدون وفقا لنظام الأيزو 17020 وتراجع هذه سنويا من قبل الجهات الدولية المعتمدة، كما أن وزارة الصناعات الأولية لديها مراجعوها وتعتمد الهيئات الأخرى لأداء مهام المراجعة نيابة عنها، ويمكن الاطلاع على سجل الهيئات المعتمدة لدى وزارة الصناعات الأولية على الموقع الإلكتروني: www.mpi.govt.nz.



النظام الغذائي

أو الكيميائي أو المادي، حيث تشمل قوانين وزارة الصناعات الأولية التي تدعم هذا النظام جميع مراحل التعبئة والتصنيف والتخزين والنقل للمنتجات الغذائية، حيث تقوم وزارة الصناعات الأولية بإجراء المراجعة والمراقبة على النظام لضمان أن يكون المزارعون والمنتجون ومصنعو الغذاء في نيوزيلندا ملتزمين بالقانون.

تُصدّر نيوزيلندا 90% تسعين بالمائة مما تنتجه من غذاء، ولا بد للغذاء المعد للتصدير أن يتوافق أولاً مع المواصفات القياسية الخاصة بالسوق المحلي، حيث يضمن نظام سلامة الغذاء في نيوزيلندا توفير الغذاء الآمن والمناسب للسوق المحلي والتصدير، كما يضمن الحد من مخاطر التلوث الجرثومي

أبرز التشريعات الغذائية

قانون الغذاء

ينبغي أن يكون الغذاء المتداول في نيوزيلندا مطابقاً لقانون الغذاء - والذي يشمل العديد من المواصفات لضمان سلامة الغذاء المعد للبيع، وتشمل هذه المواصفات الحالة الصحية، والتصنيف، والمواد التي يمكن إضافتها للغذاء، ونسبة الملوثات والمخلفات.

ويطلب القانون من المصنعين والتجار تنفيذ إجراءات وضوابط موثقة وفقاً لخطة مراقبة الغذاء لضمان أن يكون الغذاء المنتج آمناً وملائماً، وعند تسجيلهم لدى وزارة الصناعات الأولية فإنهم يخضعون لفحص دوري من قبل هيئات أخرى معتمدة من وزارة الصناعات الأولية أو من قبل مفتشين تابعين للحكومة المحلية. وللمزيد من المعلومات عن قانون الغذاء، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني www.mpi.govt.nz.

قانون الإنتاج الحيواني

ينظم قانون الإنتاج الحيواني ينظم قانون الإنتاج الحيواني عملية إنتاج وتصنيع الغذاء لكل مواد ومنتجات الإنتاج الحيواني في نيوزيلندا، ويشمل ذلك كلاً من: الذبح والمعالجة والبيع لكل من اللحوم والطعام البحري والألبان ومنتجات النحل والدواجن والبيض والمنتجات غير الغذائية سواء أكان ذلك للتوزيع الداخلي أو بغرض التصدير حيث تتعهد جميع شركات

الإنتاج الحيواني بذبح الحيوانات المستخدمة للحصول على اللحوم، وحلب الحيوانات للحصول على منتجات الألبان، أو صيد الأسماك، وكذلك فإن المواد التي تتطلب شهادات تصدير لا بد لها من التطوير والمتابعة الموثقة لبرنامج إدارة المخاطر، فكل هذه الوثائق القانونية الملزمة والتي يحدد المشتغلون من خلالها كيف يديرون المخاطر البيولوجية والكيميائية والمادية لديهم، وكيف يتبعون نظام تحليل المخاطر ونقاط التحكم الحرجة، فالبرامج المسجلة لدى الوزارة تمت مراجعتها بشكل مستقل ومستمر لضمان استمرار المشتغلين في تسليم منتج ملائم للغرض المخصص له. فالغذاء المنتج وفقاً لقانون الإنتاج الحيواني يعتبر متوافقاً مع قانون الغذاء، وللمزيد من المعلومات عن قانون الغذاء، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني www.mpi.govt.nz.

قانون المرقبات الزراعية والأدوية البيطرية

ينظم هذا القانون كافة المرقبات الزراعية والأدوية البيطرية والمواد السامة المستوردة أو المصنعة أو المباعة في نيوزيلندا بما في ذلك السماد وطعام الحيوانات الأليفة والعلف الحيواني والأدوية البيطرية.



التصنيف العضوي

تدعم الوزارة التصنيف العضوي لبعض الأسواق بموجب برنامج التأمين العضوي الرسمي، حيث إن المنتجات العضوية المصدرة بموجب هذا البرنامج لا بد أن تنتج وفقاً للمتطلبات التنظيمية العامة حسب نوع المنتج وكذلك المواصفات القياسية للبرنامج أو أية متطلبات لسوق المنتجات العضوية الخارجي.

ولمزيد من المعلومات عن سياسة وزارة الصناعات الأولية الخاصة بالمنتجات العضوية، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني www.mpi.govt.nz.

المنتجات الحيوانية الحلال (المطابقة للشريعة الإسلامية)

تعد المنتجات الحيوانية الحلال جزءاً هاماً من المنتجات الأساسية والصادرات لنيوزيلندا، حيث إنها أول بلد غير مسلم ينشئ مسلاً خاصاً للحوم الحلال يصدر إلى ما يزيد على سبعين سوقاً حول العالم، خاصة في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا.

ويضع "بيان المنتجات الحيوانية" المواصفات ومعايير الأداء للمنشآت التي يتم فيها تصنيع اللحوم الحلال للتصدير وكذلك الكفاءة المطلوبة لكل من يقوم بالذبح الحلال أو إصدار شهادات بشرعية المنتجات المصدرة، فالمؤسسات المتعاهدة بالذبح الحلال في نيوزيلندا وجميع منتجاتها لا بد لها من الحصول على شهادة معتمدة من "منظمات اعتماد المنتجات الحلال"، وهذه المنظمات مصرح لها من وزارة الصناعات الأولية على شرعية العمليات في المنشآت، كما أنها تقيم وتعمد برامج الإنتاج الحلال والمنشآت المختصة وكذلك الأفراد المختصين بالذبح، كما تقوم بإصدار شهادات لمنتجات اللحوم الحلال.

وتراجع وزارة الصناعات الأولية دورياً منظمات اعتماد المنتجات الحلال، وهناك قائمة بهذه المنظمات على موقع وزارة الصناعات الأولية الإلكتروني www.mpi.govt.nz.

فقبل أن تباع أية مركبات زراعية أو أدوية بيطرية للاستخدام في نيوزيلندا ينبغي أن يتم تسجيلها في وزارة الصناعات الأولية وفقاً للقانون، وكلّ المركبات والأدوية المستخدمة حالياً والخاضعة لهذا القانون مسجلة في قوائم على موقع وزارة الصناعات الأولية الإلكتروني www.mpi.govt.nz.

قانون المشروبات الكحولية

يضع القانون المعايير اللازمة لكل العاملين في مجال المشروبات الكحولية بما فيها خمر العنب أو الخمور المنتجة من الفواكه أو الخضروات أو التفاح، حيث يحتاج منتج المشروبات الكحولية إلى خطة لإدارة مواصفات المشروبات الكحولية، وهذه الخطط توضح لمنتجات المشروبات الكحولية تبيين كيف يلتزمون بقانون المشروبات الكحولية بما في ذلك مواصفاتها القياسية وكيف يتبعون نظام تحليل المخاطر ونقاط التحكم الحرجة الخاصة بمنتجات المشروبات الكحولية، وللمزيد من المعلومات عن قانون الغذاء، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني www.mpi.govt.nz.

المواصفات القياسية الغذائية المشتركة بين أستراليا ونيوزيلندا

وضعت اتفاقية المواصفات القياسية الغذائية التي وقعها نيوزيلندا مع أستراليا في عام 1995 نظاماً لمواصفات الطعام المعد للبيع في نيوزيلندا أصبحت قانوناً أن يتم تطبيقه في أستراليا والعكس صحيح، حيث إن الهيئة الأسترالية النيوزيلندية المشتركة تحدد متطلبات النظام المشترك خاصة من حيث التكوين والتصنيف، وللمزيد من المعلومات عن قانون الغذاء، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني www.foodstandards.govt.nz.



رصد ومراقبة المواد الغذائية

برنامج مراقبة بقايا الطعام

يُكَمَّل برنامج مراقبة بقايا الطعام البرامج الأخرى من خلال عمل مسح للأطعمة التي لم تُضْمَن في البرامج الأخرى لمخلفات المبيدات الحشرية والمخلفات الكيميائية. ويغطي المسح المواد الغذائية التي تنتج في نيوزيلندا والمواد الغذائية المستوردة، بما فيها المنتجات الأولية والأغذية المصنعة. ويساعد البرنامج في اتخاذ تدابير جديدة لضمان سلامة الأغذية، أو مراجعة الأنظمة القائمة وتحديد المشكلات المحتملة التي تؤثر سلباً على سلامة الأغذية.

برنامج الرقابة على المواد الغذائية المستوردة

برنامج مراقبة المواد الغذائية المستوردة هو برنامج سنوي لدراسة المخاطر المتوقعة في الأغذية المستوردة، للتأكد من مراعاة الضوابط التنظيمية للمواد الغذائية المستوردة. وتشمل أنشطة الرصد برنامج المسح والتدقيق وجمع المعلومات الاستقصائية. وقد تُخصص برامج مراقبة للمواد الغذائية، والمنطقة التي تُصنع بها، وكذلك الشركة المصنعة أو رصد المخاطر التي قد تحملها تلك الأغذية.

الرقابة على المأكولات البحرية

تشمل برامج مراقبة سلامة الأطعمة البحرية برنامج رصد السموم البيولوجية في المحار، والذي يختبر وجود سموم طحلبية في المحار الصدفي. إضافة إلى الاختبار الذي يُجرى في إطار برنامج المخلفات الكيميائية الوطني للملوثات، بحيث إذا رُصد أي تلوث، أو خطر وجود تلوث تُوضع تدابير المراقبة.

الاختبارات والتجارب المخبرية

صادقت وزارة الصناعات الأولية على إجراء المختبرات للتجارب وأخذ العينات من المنتجات الغذائية لضمان تلبية المنتجات للحد الأدنى الذي وضعته نيوزيلندا لمتطلبات سلامة المواد الغذائية، إضافة إلى أية متطلبات إضافية للوصول إلى الأسواق الخارجية. ويجب على جميع المختبرات التي تُجري تجارب على المنتجات الحيوانية والمواد المخصصة للأسواق المحلية أو للتصدير، أن تستوفي متطلبات ISO17025 كما يطبقها الاعتماد الدولي في نيوزيلندا. ويضمن هذا الإجراء عمل نظم التشغيل وتحقيقها للنتائج المرجوة. وقد وُضعت معايير واسعة النطاق لضبط الجودة من أجل التأكد من صحة النتائج العملية. حيث يُجري الاعتماد الدولي في نيوزيلندا ووزارة الصناعات الأولية مراجعة منتظمة للمختبرات. وإضافة إلى ذلك، فيجب على المختبرات المشاركة في دراسات الكفاءة الدولية، فضلاً عن إجراء مراقبة واسعة النطاق للجودة الداخلية تحت إشراف مدراء جودة مستقلين للتأكد من أن النتائج دقيقة.

تساعد برامج الرصد والمراقبة التابعة لوزارة الصناعات الأولية على التأكد من فاعلية مراقبة مخلفات المواد الكيميائية والممارسات الميكروبيولوجية في نيوزيلندا بما يضمن عدم خرق أية قواعد تنظيمية. كما أن تلك البرامج تساعد أيضاً على رصد الملوثات البيولوجية في المنتجات الحيوانية كالجراثيم المسببة للأمراض والسموم البيولوجية، وضمان استيفائها الحد الأدنى من شروط السلامة الغذائية.

برامج الرصد

تُطبَّق برامج الرصد التالية (لاسيما على المنتجات الحيوانية) -سواء أكانت للتصدير أو للتوزيع المحلي:

البرنامج القومي للمخلفات الكيميائية

يرصد البرنامج القومي للمخلفات الكيميائية بقايا المخلفات الكيميائية من الحيوانات الحية والحيوانات التي أرسلت للذبح، ويختبر المنتجات الغذائية المصنعة من الحيوانات والطيور وسمك السلمون والأسماك البحرية والعسل. كما يختبر البرنامج كذلك الأدوية البيطرية المسجلة، والمركبات الزراعية، وكذلك المواد الكيميائية الزراعية التي ألغى تسجيلها، والتي تُعد من الملوثات الدائمة للبيئة والمواد المحظورة منها أو المقيدة والمواد السامة.

برنامج الملوثات الكيميائية القومي

يراقب برنامج الملوثات الكيميائية القومي الحليب ومنتجات الألبان للتأكد من أن بقايا التلوث أو مستوياته لا تتجاوز الحدود المسموح بها بالنسبة لنيوزيلندا وأسواق التصدير. ويختبر البرنامج مجموعة واسعة من المركبات الغذائية والأدوية البيطرية.

قاعدة البيانات الميكروبيولوجية الوطنية

قاعدة البيانات الميكروبيولوجية الوطنية هي برنامج صناعة إلزامي للمعالجات الأولية النيوزيلندية للحوم والدواجن والطيور التي لا تطير، حيث يتم جمع عينات أسبوعية وتحليل لمسببات الأمراض مثل السالمونيلا والتسمم الغذائي. وتسجل وزارة الصناعات الأولية نتائج هذه الاختبارات في قاعدة البيانات الميكروبيولوجية الوطنية، وتُطلع المختصين بالصناعة على التغذية الراجعة وردود الأفعال والمؤشرات العامة على أدائهم.

(E-CERT) المصادقة الإلكترونية

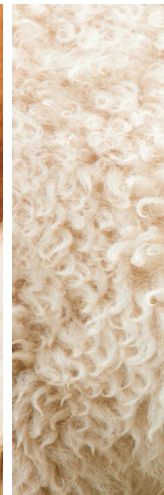
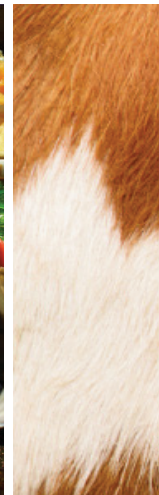
- زيادة التحقق من صحة تدقيق ما قبل التصديق، عن طريق حفظ معلومات المنتج بـمكان آمن (أنظمة كمبيوتر وزارة الصناعات الأولية)؛
- سرعة ودقة نقل التأكيدات الرسمية؛
- تعزيز سلامة شهادات المصادقة الإلكترونية عن طريق السماح لسلطات الحدود خارج البلاد بالوصول الآمن لنظام المصادقة الإلكترونية (على نظام كمبيوتر وزارة الصناعات الأولية)، للتحقق من صحة المصادقات على الإنترنت، مما يقلل فرص إنشاء مصادقات ورقية مزورة؛
- السماح للسلطات في الخارج بتنزيل آمن ودقيق لتفاصيل الشحنة على قواعد البيانات الخاصة بهم.

تستخدم وزارة الصناعات الأولية نظام يعمل بخاصية المصادقة الإلكترونية للحصول على الشهادات اللازمة والضمانات الحكومية-الحكومية للمنتجات الحيوانية والنباتية المصدر من نيوزيلندا. وقد طُبِقَ نظام المنتجات الحيوانية e-cert منذ ذلك الحين على نطاق واسع ويستخدم حالياً أفضل استخدام، على المستوى الدولي.

ولنظام المصادقة الإلكترونية مزايا هامة مقارنة بالأنظمة الكتابية.

تشمل ما يلي:

- تتبّع أهلية السوق ووضع المنتجات من حين إنتاجها وحتى تصديرها، مما يسهل إمكانية تتبع المنتجات جميعها؛



نظام الأمن البيولوجي

المعايير الصحية للاستيراد

- تنص المعايير الصحية للاستيراد على الشروط التي يجب توافرها قبل السماح باستيراد السلع الخطرة إلى نيوزيلندا. ومن بين تلك الشروط شروط تتعلق بدرجة حرارة الأغذية المستوردة ودرجة برودتها، وفحص الحيوانات للتأكد من خلوها من الأمراض، وفحص السيارات المستخدمة للشحن.
- تُبلغ وزارة الصناعات الأولية الدول المصدرة بتلك الشروط للتأكد من توافق منتجاتها مع تلك الشروط قبل التصدير.
- للاطلاع على المعايير الصحية للاستيراد التابعة لوزارة الصناعات الأولية والشروط الخاصة بها، يرجى زيارة موقع الوزارة www.mpi.govt.nz.

الأمن البيولوجي الحدودي

يجب أن تُرخص جميع البضائع قبل السماح لها بدخول البلاد. ويقوم بهذا الترخيص موظفون تابعون لوزارة الصناعات الأولية أو عملاء معتمدون يفحصون البضائع الواردة بما يتوافق مع المعايير الصحية للاستيراد. كما يفحص موظفو الوزارة الأفراد، والطائرات، والسفن، وأية مواد أخرى تدخل البلاد للتأكد من خلوها من الآفات والأمراض. وتفحص بعض السلع في موانئ الوصول أو مركز بريد أوكلاند الدولي؛ في حين تنقل بعض السلع الأخرى إلى مرافق أمنية مؤقتة حتى يتم فحصها. وغالباً ما ترجع ملكية تلك المرافق إلى أطراف أخرى تشغلها، لكنها تخضع لرقابة وتدقيق الأمن البيولوجي بما يتفق مع معايير وزارة الصناعات الأولية.

ويعمل التفقيش الحدودي الذي تجريه وزارة الصناعات الأولية على نظام مستهدف يقوم على ملفات للأخطار. ويتم إنشاء تلك الملفات بناء على معايير عديدة منها:

الطريق الذي تمر به تلك المواد الخطرة، وطبيعة تلك المواد وموطنها، وتاريخ التزام الشخص أو الشركة التي ترسل تلك المواد. وتخضع المواد عالية الخطورة لتفتيش بنسبة 100%، في حين أن المواد منخفضة الخطورة تتلقى مستويات أقل بكثير من التفتيش.

الأمن البيولوجي داخل حدود نيوزيلندا

تساعد برامج مراقبة الأمن البيولوجي التابعة لوزارة الصناعات الأولية على الكشف المبكر عن الآفات والأمراض قبل انتشارها في نيوزيلندا، الأمر الذي يجعل مكافحتها والسيطرة والقضاء عليها أكثر فاعلية. كما أن تلك البرامج تقدم تأكيدات مستمرة عن مدى خلو نيوزيلندا من الآفات والأمراض.

سمحت الطبيعة الجغرافية المنعزلة لنيوزيلندا بوجود بيئة طبيعية فريدة للنباتات والحيوانات. فعندما أدخل السكان حيوانات المزرعة، ونباتات المراعي، والمحاصيل إلى نيوزيلندا، وجدوا أنها مكان يخلو من الحشرات والأمراض التي قد تؤثر عليهم.

وتُولى نيوزيلندا أهمية كبرى للأمن بيولوجي من أجل حماية البيئة الطبيعية الفريدة والحفاظ عليها، وتجنب الأضرار التي لحقت الزراعة، والغابات، وصناعة المأكولات البحرية.

ويتحكم قانون الأمن البيولوجي بجميع البضائع التي تدخل إلى نيوزيلندا، كما يمنح وزارة الصناعات الأولية سلسلة كبيرة من الصلاحيات والمسؤوليات تساعد في مكافحة المخاطر المرتبطة بالطائرات أو السفن القادمة، أو الناس والبضائع. وقد وضع هذا القانون لضمان حماية الاقتصاد، والبيئة، والحيوان، والنبات وصحة الإنسان من أية آفات أو أمراض غير مرغوب بها.

وينظم قانون الكائنات العضوية الجديدة والمواد الخطرة الاستيراد المتعمد للكائنات العضوية الجديدة إلى نيوزيلندا.

ولا يُعد الأمن البيولوجي في نيوزيلندا خط الدفاع الأحدث على الحدود. وإنما هو نظام متكامل متعدد الطبقات يبدأ في الخارج، حيث يُعزَّز على الحدود، ويتخطى ما وراء الحدود— بحيث يصبح جهداً مشتركاً بين الحكومة المركزية، والمجالس المحلية، والصناعة، والجماعات المحلية، وعامة الشعب.

الأمن البيولوجي خارج حدود نيوزيلندا

إن وجود تدابير خارج الحدود للحد المبكر من المخاطر في البلدان الأخرى يعزِّز قدرة وزارة الصناعات الأولية على مواجهة تلك المخاطر التي تواجه الأمن البيولوجي قبل وصولها إلى الحدود.

وتطبق وزارة الصناعات الأولية تحليل المخاطر بطريقة منهجية لتحديد المخاطر المتعلقة بالأمن البيولوجي والتي ترتبط بالواردات خارج حدود البلاد. ويقم التحليل الاحتمالات والعواقب التي تتعلق بتلك المخاطر، كما يدرس التدابير الرقابية المناسبة لإدارتها.

وتشارك وزارة الصناعات الأولية أيضاً في وضع المعايير الدولية لاتخاذ تدابير لحماية صحة الإنسان والنبات والحيوان. كما تعقد اتفاقيات لتسهيل التعاون فيما يتعلق بإجراءات الأمن البيولوجي.

ويركز نظام الاستجابة الخاصة بالمخاطر البيولوجية والتابع لوزارة الصناعات الأولية على عمليات صنع القرار الفعال، وكذلك ضمان المهارات والقدرات الكافية اللازمة لمكافحة أية اختراقات لأية آفات أو أمراض دخيلة. وتستخدم الاستجابات الخاصة بالأمن البيولوجي نظاماً مُنسقاً لمكافحة الحوادث كما تعمل على الاستفادة من شبكة من المنظمات الحكومية والقطاع الخاص على مستوى الدولة – مما يتيح الوصول إلى الأفراد والمعدات المناسبة لضمان استجابة سريعة.

شراكات الأمن البيولوجي مع المؤسسات الصناعية

منذ عام 2014، عُقدت شراكات بين الحكومة وقطاعات الصناعة الأولية بهدف استبعاد أفضل للاستجابات الخاصة بالمخاطر البيولوجية. وتضمنت تلك الاتفاقيات الحكومية الصناعية تقاسم كلٍّ من الوزارة والشركاء من قطاع الصناعة الأولية للتكاليف، واتخاذ قرارات مشتركة تتعلق بأنشطة الاستعداد والاستجابة.

وتعزز الاتفاقيات الحكومية الصناعية وجود فهم مشترك بين الحكومة وقطاع الصناعات الأولية لنظام الأمن البيولوجي، عن طريق تبادل المعلومات، والمهارات، والموارد. كما أن تلك الاتفاقيات تُمكن الوزارة من الحصول على فكرة واقعية عن أولويات وإمكانيات الصناعة، وتخصص الموارد وفقاً لذلك – مما ينتج عنه استجابة أسرع وأكثر فاعلية.

ولمزيد من المعلومات حول الاتفاقيات الحكومية الصناعية، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني: www.gia.org.nz.

مكافحة الآفات

تقدم وزارة الصناعات الأولية نظاماً قوياً لمكافحة الآفات من أجل منع أو تقليل الأضرار الناجمة عن الآفات والأمراض الموجودة هنا. ويشمل النظام الوكالات الحكومية المركزية والمحلية، والمجموعات الصناعية، وملاك الأراضي، وأفراد الشعب وغيرهم. وتسعى الوزارة إلى التأكد من أن هذا النظام يعمل على النحو المنشود وضمان المشاركة الفعالة للجميع.

برامج مراقبة السلامة البيولوجية

إن وجود اقتصاد قوي للإنتاج الأولي إلى جانب السلامة من العديد من الآفات والأمراض، يعني أن النيوزيلنديين على وعي بضرورة توخي الحذر من الكائنات العضوية غير المرغوب بها.

يتضمن نظام المراقبة التابع لوزارة الصناعات الغذائية مجموعة من البرامج النشطة التي تبحث عن آفات بعينها أو تراقب المواقع عالية الخطورة؛ إضافة إلى برامج أخرى غير نشطة تهدف إلى مشاركة مجموعات من المتخصصين ونسبة أكبر من الشعب في إساءة المشورة في وقت مبكر إلى وزارة الصناعات الأولية فيما يتعلق بأية اختراقات مشتبه بها. وتنشط الزراعة والمجتمعات المتنامية بشكل خاص في هذا المجال.

وتبحث برامج المراقبة المستهدفة عن كائنات عضوية معينة (مثل إنفلونزا الطيور)، وأحياناً عن مجموعة من الكائنات العضوية ذات الصلة (مثل النمل الغازي المنتشر)، في مناطق محددة، وكذلك بعض المناطق (على سبيل المثال، محيط الميناء، ومراقبة الموانئ البحرية التي ترتفع فيها نسبة المخاطر، ومراقبة المناحل).

وتستهدف برامج مراقبة المسارات المواقع عالية الخطورة للآفات، والأمراض، والكائنات العضوية الخطرة. وتتم زيارة المواقع عالية الخطورة كالموانئ البحرية، والمطارات، ومرافق الشحن المؤقتة، والأماكن الشعبية التي تستقطب السياح؛ كما تُرصد أية آفات أو أمراض جديدة، أو أي كائنات عضوية خطيرة (كثيراك رصد ذبابة الفاكهة).

يقدم نظام المراقبة العامة (المعروفة أيضاً باسم المراقبة السلبية) كشفاً مبكراً عن الآفات والأمراض الدخيلة والناشئة للحيوانات والحياة البرية في نيوزيلندا. ويشجّع أفراد الشعب والمزارعون والباحثون والأطباء البيطريون والمختبرات للإبلاغ عن أي مؤشرات لوجود أية آفات أو أمراض غير عادية. وقد قُدمت عدة بلاغات عبر الخط الساخن المخصص للآفات والأمراض الدخيلة والتابع لوزارة الصناعات الأولية، والذي يستقبل نحو 700 مكالمة في العام؛ ويطلب ثلث هؤلاء تقريباً بالمزيد من البحث يُجريه الأطباء البيطريون المُدرَّبون والباحثون التابعون لوزارة الصناعات الأولية.

الاستعداد والاستجابة لأية اختراقات

وقد وضعت وزارة الصناعات الأولية على الصعيد الحكومي خطاً للاستجابة لأية مخاطر تهدد الأمن البيولوجي، وعلى الأخص التهديدات الرئيسية غير الموجودة في نيوزيلندا، مثل ذبابة فاكهة كوينزلاند أو مرض الحمى القلاعية، وذلك كجزء من الاستعداد الأمني البيولوجي لها. وتضمن مثل هذه الخطط وإضافة إلى برامج الاستعداد الأخرى فإن جاهزية وزارة الصناعات الأولية للاستجابة الفورية لأية اختراقات عالية التأثير فور حدوثها هي عالية جداً.

رعاية الحيوان

وتضع لوائح الرفق بالحيوان الصادرة بموجب هذا القانون معايير واجبة التنفيذ مباشرة. كما وضعت قوانين مُفصلة لرعاية الحيوان، بما في ذلك ما يتعلق بالنقل، والذبح التجاري، إضافة إلى مجموعة من الحيوانات المستذرة وغيرها من الحيوانات.

وتضع قوانين رعاية الحيوان حداً أدنى من المعايير التي تُستخدم لدعم تنفيذ القانون، إضافة إلى أفضل الممارسات التي يوصى بها، مما يشجع على معايير أعلى للرفق بالحيوان.

التثقيف وإنفاذ القانون

تُطبق وزارة الصناعات الأولية، بالتعاون مع الجمعية الملكية لمنع القسوة ضد الحيوانات، قوانين ولوائح الرفق بالحيوان. ويتم تشجيع المزارعين والأطباء البيطريين وعامة الشعب على الإبلاغ عن وجود أية حالات لسوء تربية الحيوانات أو سوء معاملتها، حيث يتم التحقيق بتلك الشكاوى ويتم إجراء محاكمات أو تطبيق عقوبات بالطريقة المناسبة.

وإضافة لذلك، تعمل وزارة الصناعات الأولية بالتعاون مع إدارة الصناعة والطب البيطري وآخرين، على وضع لوائح وقوانين الرفق بالحيوان حتى يدرك كل من يتعامل مع الحيوان مسؤولياته.

يُقدر النيوزيلنديون بشدة حُسن التربية والمعاملة لجميع الحيوانات.

ويؤكد قانون الرفق بالحيوان على أن الحيوانات مخلوقات حساسة، فهي بحاجة إلى أشخاص مسؤولين عن رعاية الحيوانات لتقديم الرعاية المناسبة لها. وتشمل الحيوانات التي نص عليها القانون جميع الفقاريات، وبعضاً من مراحل الحياة الأولية وحياة الجنين)، والأخطبوط والحبار وسرطان البحر وجراد البحر والريبيان [القريدس] (بما في ذلك المياه العذبة).

ويولي القانون أهمية كبرى للوقاية، ويحدد بوضوح الالتزامات التي تقع على أصحاب الحيوانات لتلبية الحاجات البدنية والصحية والسلوكية للحيوانات بما يتناسب مع نوع الحيوان والظروف والبيئة. وتشمل تلك الاحتياجات ما يلي:

- توفير الغذاء المناسب والكافي والمياه؛
- توفير المأوى المناسب؛
- توفير الفرصة لتعليمهم الأنماط الطبيعية للسلوك؛
- التعامل البدني المناسب والذي يقلل من احتمالية حدوث ألم أو ضيق جسيمي أو مُفرط؛
- الحماية والتشخيص السريع،
- لأي مرض أو إصابة كبيرة.



الناشر

وزارة الصناعات الأولية
بأستورال هاوس، 25 ذا تراس
ص.ب رقم 2526، ويلينغتون 614، نيوزيلندا
هاتف: 0800008383
الموقع الإلكتروني: www.mpi.govt.nz

هذا المستند متوفر على الموقع الرسمي لوزارة الصناعات الأولية: <http://www.mpi.govt.nz>

ويمكنكم طلب نسخ إضافية من خلال الموقع: brand@mpi.govt.nz

شبكة دراسات الأعمال الدولية رقم: 8-33-77665-1-78

شبكة دراسات الأعمال الدولية رقم: 1-33-77665-1-78

حقوق الطبع والنشر محفوظة لوزارة الصناعات الأولية. يجوز نسخ هذا المستند للأغراض غير التجارية شريطة الإقرار بمصدره.

إخلاء المسؤولية

بالرغم من بذل جميع الجهود الممكنة لضمان دقة المعلومات الواردة في هذا المستند، فإن وزارة الصناعات الأولية لا تتحمل أية مسؤولية عن أي خطأ في الوقائع، أو إغفال، أو تفسير رأي قد يكون فيه، ولا تتحمل المسؤولية أيضاً عن تبعات أي قرار يُتخذ بناء على تلك المعلومات.

وزارة الصناعات الأولية

MANATŪ AHU MATUA

بأستورال هاوس، 25 ذا تراس

ص.ب رقم 2526، ويلينغتون 614، نيوزيلندا

www.mpi.govt.nz